الفصل الثاني
الوقف في إندونيسيا

وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تاريخ الوقف في إندونيسيا قبل دخول الإسلام إليها وبعده

المبحث الثاني: التشريعات المتعلقة بالوقف

المبحث الثالث: نماذج للمؤسسات الوقفية الناجحة في إندونيسيا

obeikandi.com

المبحث الأول

تاريخ الوقف في إندونيسيا قبل دخول الإسلام إليها وبعده

أولا: قبل دخول الإسلام إلى إندونيسيا:

يلاحظ الدارس لتاريخ الأمم والشعوب في الماضي والحاضر أنها على اختلاف أديانها ومعتقداتها عرفت أنواعاً من التصرفات المالية التي لا تخرج في مدلولها عن جوهر معنى الوقف عند المسلمين، وذلك لأن جميع الأمم قبل الإسلام وبعده كانت تعبد آلهة على الطريقة التي تعتقدها، وكان هذا داعياً لأن يكون لكل أمة معبد، ولكل عقيدة طقوس، ولكل ذلك أناس يقومون عليها ويختصون بشؤونها.(١)

إن فكرة حبس العين عن التمليك والتملك وجعل منافعها مخصصة لجهة معينة فكرة قديمة معروفة قبل ظهور الإسلام بزمن بعيد.(٢)

فقد أكدت الدراسة التي قام بها الدكتور كوسوما أتماجا(٣) (Dr. Koesoema Atmadja) على أن المجتمع الإندونيسي قد تعرف على المؤسسات شبه الوقفية من ناحية الوظيفة والمكانة قبل دخول الإسلام إلى إندونيسيا بوقت بعيد. وذلك بوجود مثل المشاع " هوما" (Huma) في قبيلة بادوي (Badui)محافظة بنتان (Banten)، ويقصد بـ" هوما" هنا عبارة عن قطعة أرض يشارك الجميع في استغلالها وتعود إليهم المحاصيل لمصالحهم العامة.(٤) كما اعتاد المجتمع وقف الأراضي و الأشياء

---

(١) د. محمد الدسوقي، **الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي**، (القاهرة، ط وزارة الأوقاف المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية القاهرة ١٤٢١هـ /٢٠٠١ م)، ١/ ٣٣-٣٤.

(٢) د. محمد عبيد الكبيسي، **أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ١/ ٢١.

(٣) ولد بمنطقة بورواكارتا جاوى الغربية في ١١ سبتمبر ١٨٩٨ وتوفي بجاكرتا في ١١ أغسطس ١٩٥٢. كان الرئيس الأول للمحكمة العليا الإندونيسية في فترة من ١٩٤٥-١٩٥٢ أي بعد استقلال إندونيسيا. وقد تولى مناصب كثيرة في المحاكم المختلفة منذ أن تخرج من كلية الحقوق بجامعة ليدن الهولاندية. وكانت رسالته الدكتوراة بعنوان: هيئة العلماء المسلمين في إندونيسيا)De Mohamedaansche Vrome Stichtingen in Indie(.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(4) DR. Koesoema Atmadja: Moehammedaansch Vrome Stichtingen, Leiden, 1992, p. 14, dari Abdurrahman. SH. MH, **Masalah Perwakafan Tanah Milik dan Kedudukan Tanah Wakaf di Negara Kita (قضايا**

obeikandi.com

الثمينة الأخرى كالحلي ومستلزمات الأفراح في جزيرة "بالي" (Bali) المخزونة في أحد المعابد التي تعتبر ملكا لآلهتهم. كما نراه أيضا في جزيرة "لومبوك"(Lombok) ما يسمي بـ"أرض فاريمان" (Pareman) وهي عبارة عن أرض الدولة التي تعفى عن الضرائب وتصرف حكومة القرى فيها للمصلحة العامة.(١)

ثانيا: بعد دخول الإسلام

دخل الإسلام إلى إندونيسيا في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) يحمله تجار العرب المسلمون وأعقبهم تجار مسلمو الهند الذين كانوا يعرفون المجتمع الإندونيسي بالإسلام من خلال معاملاتهم، وأما انتشاره في أرجاء إندونيسيا بشكل واسع فقد بدأ في القرن الثالث عشر الميلادي. فقامت ممالك إسلامية في كل من آتشية وباساي، وسلطنة الملايو في شرق سومطرا، وبانتان، وتثيريبون، وديماك ومتارام في جاواة، ثم سلطنة بونطياناك في كالمنتان، ومكاسار، وبونيه في سولاويسي، وتيرناتيه في مالوكو، أي من أقصى شرقي إندونيسيا إلى أقصى غربها قامت هذه الممالك الإسلامية.

ومن الطبيعي مع دخول الإسلام إليها أن يعرف المجتمع الإندوينيسي نظام الوقف الإسلامي. فكان من عادة الدعاة في ذلك الوقت أن يبنى المسجد والمدرسة الدينية في المنطقة التي يريد أن يدعو أهلها إلى الإسلام.(٢) وقد أثبتت البحوث والدراسة العلمية التي قام بها الدكتور رحمت جاتنيكا (Rahmat Djatnika) بمحافظة جاوى الشرقية بأن الوقف الشرعي قد ظهر في القرن الخامس عشر الميلادي، وذلك وفق السجلات المتواجدة في مكتب وزارة الشؤون الدينية بمحافظة جاوى الشرقية. وقد ذكرت أن هناك ما يبلغ ستة أوقاف من الأراضي مساحتها ٢٠.٦١٥متر مربعا.(٣) واستمرت

(وقف أراضي التمليك وموقف أراضي وقفية في الدولة), Bandung: Citra Aditya Bakti, Cet. 4, 2004, p. 92.

Mohammad Daud Ali, **Sistem Ekonomi Islam, Zakat dan Wakaf (نظام الاقتصاد الإسلامي والزكاة والوقف)**, (Jakarta: Universitas Indonesia Press, 1988), p. 94.

(١) المراجع نفسها.

(2) MC. Ricklefs, **Sejarah Indonesia Modern (تاريخ إندونيسيا المعاصرة)**, (Yogyakarta, Gajah Mada Press, 1994), p.5.

(3) Rahmat Djatnika, **Wakaf Tanah (وقف الأراضي)**, Surabaya: Al Ikhlas, 1962, p.23.

Dr. Abdul Ghafur Anshari,SH. MH, **Hukum dan Praktik Perwakafan di Indonesia (الوقف في**

الأوقاف في الزيادة حتى وصلت في القرن التاسع عشر الميلادي إلى ٣٠٣ موقعا.[١] وهذه الأوقاف عبارة عن المساجد والمدارس الدينية. والمساجد في ذلك الوقت لا يقتصر دورها كأماكن للصلاة ولكنها كانت تستخدم كذلك لأغراض أخرى كالتعليم، وعقد النكاح، والأمور الدينية الأخرى كالزكاة والوقف.[٢] والجدير بالذكر أن العلماء الذين كانوا ينشرون الدعوة الإسلامية من خلال تلك المساجد وهذه المدارس، كانوا يفضلون المذهب الشافعي على غيره من المذاهب الفقهية. ولهذا يرجع البعض سبب اقتصار الأوقاف في إندونيسيا على العقار وكونه على سبيل التأبيد إلى اتباع المذهب الشافعي.[٣]

وهكذا استمر دور الوقف في نشر دين الإسلام في إندونيسيا من خلال المساجد والمدارس الدينية حتى يومنا هذا. ويرى البعض أن بداية الوقف في إندونيسيا على هذا النمط أثر سلبيا على تطور الوقف في إندونيسيا. بسبب هذه البداية، فقد شاع الاعتقاد بأن الوقف يقتصر على الأراضي والمباني للمساجد والمدارس الدينية، ولأجل ذلك فإن الغالب في الأوقاف حتى يومنا هذا على هذا النمط. وهذا عكس ما حدث في تركيا مثلا، وفي الوقت ذاته قد عرف المجتمع الإسلامي أنواع الوقف وعدة مجالات وأغراض أخرى للوقف، كالسبل والمطابخ للمساكين، والكباري وغيرها من الأغراض.[٤]

ومع ذلك فإن هناك أوقافا خارجة عن هذا النمط، فقد ثبت وجود المنازل الموقوفة من قبل الإندونيسيين بمكة المكرمة للحجاج الإندونيسيين، مثل المنزل الموقوف للحجاج من منطقة آتشية

إندونيسيا بين القانون والتطبيق), (Yogyakarta: Pilar Media, 2005)

Abdul Gofar, SH., MH., **Keberadaan Undang-Undang Wakaf di dalam Perspektif Tata Hukum Nasional (مكانة الوقف في القانون الإندونيسي)**, (Majalah Mimbar Islam Nomor 57 Tahun XII, (Jakarta: DITBINPERA Islam, 2002)

(1) Rahmat Djatnika, **Wakaf Tanah (وقف الأراضي)**, p. 48.

(2) M. Ridwan Lubis, **Sejarah Islam Indonesia (تاريخ الإسلام في إندونيسيا)**, (Medan: IAIN Press, 1992), p.11.

(3) Zuhaya S. Paraja, **Perwakafan di Indonesia، (الوقف في إندونيسيا),** Bandung: Yayasan Piara, 1997, p. 32.

(4) Editor: Tuti A. Najib dan Ridwan al Makassary, **Wakaf, Tuhan, dan Agenda Kemanusiaan: Studi tentang Wakaf dalam Persfektif Keadilan Sosial di Indonesia دراسة: (الوقف، والإله، وبرامج إنسانية في الوقف من منظور العدالة الاجتماعية في إندونيسيا)**, Jakarta: Center for the Study of Religion and Culture (CSRC), 2006, p. 75.

(Aceh)، وبنتان (Banten) ، وبونطياناك (Pontianak) .[١] وقد ثبت أيضا وجود وقف الأرض والمبنى للفقراء والمساكين في سومينيب (Sumenep) بجزيرة مادورا)Madura(سنة ١٧٨٦. وعلق جاتنيكا على هذا الوقف قائلا إن ذلك جاء كرد الفعل من الواقف –وهو السلطان نوتوكوسومو (Notokusomo) منعا لاستيلاء المستعمرين على تلك الأراضي والمباني.[٢]

وقد ثبت أيضا بأن هذه الأوقاف كلها –إلا قليل جدا–من نوع الوقف المباشر الذي يحتاج إلى التمويل الخارجي ليقوم برسالته واستمراره. فمن ٣٠٣ وقف المسجل في القرن التاسع عشر، ستة أوقاف فقط هي عبارة عن الأراضي الزراعية والباقي عبارة عن الأرض الفضاء.[٣] فقد تلقى ناظر هذه الأوقاف التمويل الخارجي لصيانة الأوقاف وتسيير الأعمال فيها، وذلك متمثل في الزكاة والصدقات التطوعية، وهذا هو الغالب. ولكن هناك بعض نظار الوقف قد أخذوا خطوة محمودة في تغطية نفقات وقفهم مثل معهد التربية الإسلامية الحديثة دار السلام جونتور (Gontor) بجاواة الشرقية، فمنذ إنشائه اعتمد المعهد على التمويل الذاتي باستثمار أوقافهم. وكذلك مؤسسة سلطان أجونج (Sultan Agung)، فقد بدأت هذه المؤسسة الوقفية بإنشاء المدرسة الدينية بجاوى الوسطى على الأرض الوقفية، وتطور الآن إلى المؤسسة الوقفية التي تملك المدارس والجامعة الإسلامية والمستشفى.[٤]

---

(١) المرجع نفسه، صـ ٧٦.

(2) Rahmat Djatnika, **Wakaf Tanah (وقف الأراضي)**, p. 45.

(٣) المرجع نفسه، صـ ٤٨.

(٤) سنتحدث بالتفصيل عن هتين المؤسستين في آخر هذا الفصل –إن شاء الله تعالى–

obeikandl.com

المبحث الثاني
التشريعات المتعلقة بالوقف

أولا: فترة الاستعمار

استمر الوقف في فترة الاحتلال الهولندي بدون إدارة واضحة حتى أصدرت السلطة الهولندية قرارا في ٣١ يناير ١٩٠٥ من طرف سكرتارية الحكومية برقم: ٤٣٥ ضمن اللوائح رقم: ١٩٠٥/٦١٩٥ في شأن الوقف، رغبة في رقابة أنشطة المجتمع الإسلامي كأعظم موارد بشرية في إندونيسيا، وعلى الرغم من أن هذا القانون لم ينص على تنظيم الوقف بشكل خاص فإنه يندرج تحته بند إحصاء الأموال الغير متحركة بحكم أنها من الوقف أو غيره، وإلزام حصول التصريح من قبل الحكومة لمن يريد أن يقوم بالوقف الجديد.(١)

وفي الواقع، فإن هذا القرار باء بالفشل ولم يتم تنفيذه بشكل واسع لاعتراض المجتمع المسلم عليه، وذلك لسببين رئيسين: أحدهما إلزام الحصول على التصريح من قبل السلطة لمن يريد أن يقوم بالوقف الجديد، فقد رأى أبناء الشعب الإندونيسي أن هذا يخالف ما جرى في عادتهم حيث لا يحتاج الواقف إلى أي شروط إدارية في الوقف. وثانيهما: أن هذا القرار من وجهة نظرهم يعتبر محاولة من السلطة الهولندية للتدخل في شؤونهم الدينية.(٢)

ومع أن هذا القانون لم يتم تفعيله عمليا، فإنه ظل مكتوبا على مدار خمس وعشرين سنة. وفي ٤ يناير ١٩٣١ أصدرت السلطة قانونًا جديدًا معتمدًا من سكرتارية الحكومية برقم: ٤٣٥ ضمن اللوائح القانونية رقم: ١٩٣١/١٢٥٧٣ في شأن الوقف. ولم يختلف مضمون هذا القرار كثيرا عن القرار السابق، حيث اشتمل في مضمونه على الأمر بإحصاء الأوقاف ومنح التسهيلات في استخراج التصريح للأوقاف الجديدة. وعلى الرغم من مرونة هذا القانون مقارنة بما سبقه فإن المجتمع المسلم لم

---

(1) Dr. Abdul Ghafur Anshari,SH. MH, **Hukum dan Praktik Perwakafan di Indonesia (الوقف في إندونيسيا بين القانون والتطبيق)**, P. 40. Abdul Gofar, SH., MH., **Keberadaan Undang-Undang Wakaf di dalam Perspektif Tata Hukum Nasional (مكانة الوقف في القانون الإندونيسي)**, P. 68.

(2) Dr. Abdul Ghafur Anshari,SH. MH, **Hukum dan Praktik Perwakafan di Indonesia (الوقف في إندونيسيا بين القانون والتطبيق)**, P. 41.

يقبل به أيضا لما فيه من الغرض نفسه، وهو تدخل الحكومة الهولندية في شؤونهم الدينية. ففي نظرهم أن الوقف عبارة عن نزع الملكية الفردية ويمكن تنفيذ ذلك بدون التصريح من الحكومة.(١)

ولم يكن هذا الموقف من العوائق لدى السلطة بل أصدرت في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤ قانونا جديدا معتمدًا من سكرتارية الحكومية برقم: ٣٠٨٨/أ ضمن اللوائح القانونية رقم: ١٣٣٩٠ الذي يؤكد القانون السابق. ولم يتغير موقف المجتمع المسلم من الرفض. وفي النهاية أصدرت السلطة قانونا جديدا رقم: ١٢٧٣/أ تاريخ ٢٧ مايو ١٩٣٥ ضمن اللوائح القانونية رقم: ١٣٤٨٠/١٩٣٥. ويتضمن هذا القانون تعديلات ذات أهمية قصوى حيث لم تلزم بموجبه أخذ التصريح أو الإذن عند إنشاء الوقف الجديد، بل يكتفي بإخطار إدارة المنطقة. وفي الحقيقة كانت محاولات السلطة في سن قوانين الوقف وما يترتب عليها من آثار تصون الأراضي الموقوفة من تهم ودعاوى من قبل ضعاف الإيمان فيما بعد.

ثانيا: ما بعد الاستعمار حتى الآن

١. قبل تنفيذ اللوائح الحكومية رقم: ٢٨ سنة ١٩٧٧ في شأن وقف الأراضي.

وبعد استقلال إندونيسيا أنشأت وزارة الشؤون الدينية في ٣ يناير ١٩٤٦، ومن ضمن وظائفها تنظيم أموال الوقف وفق اللوائح الحكومية رقم: ٣٣/ ١٩٤٩، ورقم: ٨/ ١٩٥٠ و القرار الوزاري رقم: ٩ و ١٠ /١٩٥٢.

وينص القانون على أن الوزارة المعنية وفروعها تتولى رقابة الوقف وإحصاءاته وتسجيله وإثباته. والوزارة بهذا النص تنحصر وظيفتها في الأمور المذكورة، ولم يذكر فيه أن للحكومة السلطة على الأموال الموقوفة.

أما من ناحية القانون المعمول به أنه من فترة بداية الاستقلال حتى أوائل الستينيات لم يزل الوقف يخضع لقوانين السلطة الهولندية الموروثة، بيد أن الجهات والإدارات تغيرت، حيث إن مسؤولية شؤون الوقف في فترة الاحتلال كانت في يد رئيس الحكومة المحلية وفي فترة الاستقلال أصبحت في يد الوزارة لشؤون الدينية المحلية، فضلا عن إصدار الوزارة بمنشورات قانونية وإجرائية عن الوقف مثل: لوائح رقم: ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ في شأن الوقف.

---

(١) المرجع نفسه.

obeikandl.com

إن التطور المستمر في مجتمع إندونيسيا بعد استقلالها وبخاصة في الأمور المتعلقة بالأراضي يجعل قانون الوقف الهولندي الموروث غير كاف، حتى صدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٠ القانون رقم: ١٩٦٠/٥ عن الأراضي، ثم صدرت بعده اللوائح الحكومية رقم: ١٩٧٧/٢٨ عن الأموال الوقفية في ١٧ مايو ١٩٧٧.

٢. بعد تنفيذ اللوائح الحكومية رقم: ١٩٧٧/٢٨ عن الأموال الوقفية.

بعد صدور اللوائح الحكومية رقم: ١٩٧٧/٢٨ عن الأموال الوقفية أصبحت القوانين التي وضعتها السلطة الهولندية المخالفة للوائح الحكومية رقم: ١٩٧٧/٢٨ ملغية.

ومن الجدير بالذكر، أن اللوائح الحكومية رقم: ٢٨/ ١٩٧٧ ككل القوانين التي سبقتها تنص على وقف الأراضي فقط ولم يذكر غيرها من الأوقاف. فالوقف في غير الأراضي تم الاعتراف به قانونيا لأول مرة عندما صدر قرار جمهوري رقم:١٩٩١/١ عن جمع الأحكام الإسلامية (Kompilasi Hukum Islam) بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٩١. وفي هذا القرار يذكر لأول مرة في تاريخ الأوقاف بإندونيسيا جواز وقف غير الأرض التي تنص عليه المادة رقم: ٢١٥ بند ٤ : "مال الموقوف هو كل مال سواء أكان عقارا أم منقولا يمكن بقاؤه إلى وقت طويل و/ أو ذي منفعة طويلة الأمد أو ذي قيمة اقتصادية وفق الشريعة الإسلامية."[١]

وفي عام ٢٠٠٠، بدأ الحديث عن قضية الوقف بالنقود يكثر بين القبول والرفض، حيث اعترض البعض على جواز وقف النقود، بينما ذهب البعض الآخر إلى القبول والجواز رفعا للحرج وخروجا من الجمود. وقد توسطت وزارة الشؤون الدينية بين هاتين الفرقتين وطلبت من مجلس العلماء الإندونيسي إصدار فتوى عن حكم وقف النقود.[٢] وتلبية لهذا الطلب، صدرت الفتوى بتاريخ ٢٨ صفر ١٤٢٣هـ/١١ مايو ٢٠٠٢ م عن جواز وقف النقود.

وبعد صدور الفتوى عن الوقف بالنقود بدأ موضوع الوقف يلفت أنظار الحكومة بشكل كبير، وتطورت الآراء والأفكار حولها ومن ضمنها فكرة إنشاء "هيئة الأوقاف الإندونيسية". وقد أبلغ وزير

---

(1) Kompilasi Hukum Islam di Indonesia (جمع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا)

(٢) خطاب رقم: دت/٣/ب.أ. /٢٠٠٢/٢٧٧٢/٠٣.٢، ٢٦ أبريل، ٢٠٠٢، انظر: الإدارة لشؤون الزكاة والوقف، تاريخ ومسيرة تقنيين أحكام الأوقاف، صـ ٩.

الشؤون الدينية هذا الاقتراح إلى رئيسة جمهورية إندونيسيا، ميجاواتي سوكارنو فوتري[1] (Megawati Sukarnoputri) من خلال خطاب رقم: م أ/٢٠٠٢/٣٢٠ بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠٢. وفكرة إنشاء هذه الهيئة حظيت بترحيب من رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى ذلك طُلِب من وزارة الشؤون الدينية أن تبعث طلب التصريح بمشروع قانون الوقف. وسرعان ما ردت الوزارة على هذا النداء بإرسال الخطاب رقم: م أ/٢٠٠٢/٤٥١ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢ إلى وزير العدل والحقوق الإنسانية في شأن تصريح مشروع قانون الوقف، وأشار الخطاب إلى ضرورة تكميل قوانين الوقف التي لم تعد كافية لحل المشكلات المتعلقة بالوقف التي تواجهها المؤسسات والجمعيات الدينية كناظر الوقف. ومن جانب آخر تطور مفهوم أموال الوقف في إندونيسيا ليشمل الأموال الثابتة (العقار) والأموال المنقولة كالنقود بعد اقتصارها على العقار فقط.

وفي ٧ مارس ٢٠٠٣ وافقت رئاسة الجمهورية على مشروع قانون الوقف. وفي ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤ صدر القانون رقم: ٤١ سنة ٢٠٠٤ عن الوقف بتوقيع رئيس الجمهورية، السيد سوسيلو بامبانج يودويونو[2] (Susilo Bambang Yudhoyono).

٣. بعد تنفيذ القانون رقم: ٤١ سنة ٢٠٠٤ عن الوقف.

وبعد أن اعتمد السيد رئيس الجمهورية القانون رقم: ٤١ سنة ٢٠٠٤ عن الوقف بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤، إلا أن القوانين السابقة عن الوقف ظلت سارية المفعول طالما لم تخالف هذا القانون.

---

(١) هي بنت الرئيس الإندونيسي الأول، سوكارنو، وكانت نائبة للرئيس عبد الرحمن واحد، ثم رئيسة خلفا له بعد أن عزله البرلمان الإندونيسي؛ نتيجة للخلافات السياسية الحادة التي حدثت سنة ٢٠٠١. وكانت ناشطة سياسية ورئيسة للحزب الديمقراطي الإندونيسي المعارض للرئيس سوهارتو.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(٢) ولد في منطقة باتشيتان جاوى الشرقية في ٩ سبتمبر ١٩٤٩، وهو الرئيس السادس لإندونيسيا لمرحلتي الرئاسية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) و (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)، وكان جنرالا متقاعدا في القوات المسلحة الإندونيسية، ووزيرا للطاقة والموارد المعدنية في حكومة الرئيس عبد الرحمن واحد، ثم وزيرا منسقا للشئون السياسية والأمنية في الحكومة نفسها وحكومة الرئيسة ميجاواتي سوكارنو بوتري قبل أن يكون رئيسا للبلاد. وهو رئيس للحزب الديمقراطي الذي أسسه قبل ذلك.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

وأول ما رسمت به الحكومة بعد صدور هذا القانون هو إصدار لوائح تنفيذية لهذا القانون وإنشاء هيئة الأوقاف الإندونيسية.

ويمكننا أن نقول إن إجراءات إصدار القانون رقم: ٤١ سنة ٢٠٠٤ عن الوقف قد حدثت سريعا، وذلك يعود إلى حاجة المجتمع إليه بعد أن كان الوقف في إندونيسيا يخضع فقط للوائح الحكومية رقم ٢٨/ ١٩٧٧، وقانون رقم: ٥/ ١٩٦٠ عن الأراضي.(١)

ونلاحظ وجوه الاختلاف بين قانون الوقف رقم: ٤١ /٢٠٠٤ وقوانين سابقة (اللوائح التنفيذية رقم: ٢٨/ ١٩٧٧ عن الوقف، والقرار الجمهوري رقم: ١/ ١٩٩١ عن جمع الأحكام الإسلامية)، من بينها:

١. لا يقتصر قانون الوقف جواز الوقف على الأراضي فقط، وإنما قسم هذا القانون المال الموقوف إلى قسمين: العقار، مثل: الأراضي والمباني؛ والمنقول، مثل النقود والمستندات والأوراق المالية والسيارات والحقوق الفكرية.

٢. اعترف قانون الوقف بالوقف المؤقت بعد أن صرح القرار الجمهوري رقم ١/ ١٩٩١ عن جمع الأحكام الإسلامية بأن الوقف يتصف بالديمومة؛ أي لا يصح التأقيت في الوقف.(٢)

٣. نص قانون الوقف على أجرة الناظر في حدود ١٠ % من ريع الوقف.

(1) Direktorat Pengembangan Zakat danWakaf, **Proses Lahirnya UU No. 41 Tahun 2004 TentangWakaf, (خلفيات صدور القانون رقم: ٤١/ ٢٠٠٤ عن الوقف)** Direktorat Pengembangan Zakat danWakaf, Direktorat Jenderal Bimbingan Masyarakat Islam dan Penyelenggaraan Haji, 2005.

(٢) فقد عرف القرار الجمهوري الوقف بأنه "تصرف قانوني صادر من الواقف لتحبيس وتسليم جزء من ملكه على وجه التأبيد من أجل القربة و/ أو ترقية الرفاهية العامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية" بينما نص قانون الوقف رقم: ٤١/ ٢٠٠٤ المادة (١) على: أن الوقف هو "تصرف قانوني صادر من الواقف لتحبيس وتسليم جزء من ملكه على وجه التأبيد أو لمدة معينة طبقا لغرضه من أجل القربة و/ أو ترقية الرفاهية العامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية". بمعنى أن الوقف المؤقت يصح كما يصح التأبيد فيه.

openkanal.com

المبحث الثالث
نماذج للمؤسسات الوقفية الناجحة في إندونيسيا

على الرغم من المشكلات التي يواجهها الوقف في إندونيسيا، فإنه لا يمكننا أن ننكر وجود المؤسسات الوقفية الناجحة في إبراز دور الوقف المرجو في المجتمع الإندونيسي، ولكن العبرة بالغالب الشائع لا للقليل النادر، ولهذا فإن إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات يعد ضرورة. ولكن أرى أنه من المهم أن أشير إلى بعض المؤسسات الوقفية الناجحة كدليل على إمكان نجاح الوقف في القيام بدوره المرجو في المجتمع الإندونيسي.

أولا. معهد التربية الإسلامية الحديثة دار السلام جونتور (Gontor).

أنشأه السادة العلماء (الثلاثي) الشيخ أحمد سهل[١] والشيخ زين الدين فناني[٢] والشيخ إمام الزركشي[٣] في ٩ أكتوبر ١٩٢٦ بقرية جونتور مديرية ملارك بمدينة فونوروجو، جاواة الشرقية، ثم تم

---

(١) هو: أحد الثلاثي المؤسس للمعهد المعاصر دار السلام جونتور بمنطقة بونوروجو بجاوى الشرقية (مع إخوته كياهي زين الدين فناني وكياهي إمام زركشي). ولد في ٢٢ مايو ١٩٠٥ بجونتور وتوفي بالمنطقة نفسها في ٩ أبريل ١٩٧٧. ومنذ دراسته كان له اهتمام كبير في التربية الإسلامية فأسس النشاطات التربوية لمرحلة الأطفال والشباب والمرأة.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(٢) هو أحد الثلاثي المؤسس للمعهد المعاصر دار السلام جونتور بمنطقة بونوروجو بجاوى الشرقية (مع إخوته كياهي أحمد سهل وكياهي إمام زركشي). ولد في ٢٣ ديسمبر ١٩٠٨ بجونتور وتوفي بجاكرتا في ٢١ يوليو ١٩٦٧. كان مدرسًا في إحدى المدارس أيام الاستعمار الهولاندي وموظفا حكوميا بالوزارة الاجتماعية في حكومة سوكارنو سنة ١٠٥٩. ومن مؤلفاته: السلاح للمرشد والقائد الإسلامي، وأسس التربية المعاصرة، والدرع للأزمة.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(٣) هو أحد الثلاثي المؤسس للمعهد المعاصر دار السلام جونتور بمنطقة بونوروجو بجاوى الشرقية (مع إخوته كياهي أحمد سهل وزين الدين فناني). ولد بجونتور في ٢١ مارس ١٩١٠ وتوفي في ٣٠ أبريل ١٩٨٥ بماديون جاوى الشرقية. هو أول من طبق النظام الجديد في معهد دار السلام فيما سمي بـ "كلية المعلمين

obeikandl.com

وقفه إلى مؤسسة تنمية وتوسيع الأوقاف للمعهد العصري كناظر الوقف في ١٢ أكتوبر ١٩٥٨، وذكر في وثيقة الوقف بأن الواقف قد سلم إلى الناظر الأموال الآتية:

أ. الأرض البرية مساحتها ١٧٤٠ هكتار؛[١]

ب. الأرض الزراعية مساحتها ١٦٨٥١؛

ت. ١٢ مبنى ومستلزماتها كاملا.

وقد نص الواقف في وثيقة الوقف على الشروط التالية:

أ- أن أوقاف معهد دار السلام كمؤسسة تربوية إسلامية يجب أن تخضع للأحكام الشرعية وجعلها مصادر العمل الخيري الديني.

ب- أن المعهد لابد أن يكون منبعا للعلوم الإسلامية ولغة القرآن (العربية) والثقافات مع المحافظة على روح المعهد.

ج- أن المعهد لابد أن يكون مؤسسة اجتماعية لخدمة المجتمع وتكوين شخصية الأمة نحو رفاهية حياتهم الدنيوية والأخروية.

د- على النظار الواجبات الآتية:

- صيانة المعهد وتطويره ليكون جامعة إسلامية عريقة ومرموقة؛
- تسجيل وقف المعهد وتوثيقه في السجل المدني، وفقًا للقانون السائد في أسرع وقت ممكن.[٢]

الإسلامية" سنة ١٩٣٦. له دور بارز في التربية والاجتماعية في البلاد بجانب نشاطاته في التعليم بالمعهد. وقد تسلم مسئوليات مختلفة من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الدينية في البلاد. بجانب المؤلفات التى ألفها مع أخيه زين الدين فناني فقد ألف الكتب الدراسية التي تدرس حتى الآن في المعهد المعاصر دار السلام والمعاهد الدينية الأخرى في البلاد.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(١) ١ هكتار = ١٠,٠٠٠ متر مربع.

(2) K.H. Abdullah Syukri Zarkasyi, MA, **Pengelolaan wakaf di Pondok Modern Darussalam Gontor (إدارة وقف معهد التربية الإسلامية دار السلام)**, (makalah workshop nasional tentang "pemberdayaan umat melalui wakaf produktif, 7-8 Januari 2002 di Batam.

Farid Wadjdy, **Wakaf dan Kesejahteraan Umat (الوقف ورفاهية الأمة)**, (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2007), p. 123-128.

obeikandi.com

وفي حينها بذل مجلس النظار جهدهم في تحقيق شروط الواقف من خلال أنشطتهم في إدارة الأموال الموقوفة وتنميتها على أكمل وجه. واليوم في عهد رئاسة الشيخ صائما لقمان الحكيم،[١] والشيخ عبد الله شكري زركشي،[٢] والشيخ حسن سهل،[٣] أصبحت الأموال الوقفية للمؤسسة تشمل الأموال الآتية:

١) الأموال المنقولة: السيارات والدراجات البخارية، الأثاث والمستلزمات المنزلية والمدرسية، والمستلزمات الأخرى من المراكز التجارية لمعهد دار السلام، والكتب.

٢) الأموال الثابتة: المدارس، مبنى سكن الطلاب، مبنى الإدارة، المكتبات، المسجد، معامل التحاليل، المراكز التجارية، مراكز رياضية، الأراضي بمساحة ٢٨١.٩٨٦ هكتار (الأراضي البرية

(١) ولد في ٣١ ديسمبر ١٩١٨ ببالونج، بونوروجو وتوفي في دبسمبر ١٩٩٩. وهو من الخريجين الأوائل من المعهد المعاصر دار السلام جونتور، وكان أحد رؤساء المعهد المعاصر جونتور، وتولى رئيسًا لمؤسسة حماية وتوسيع الأوقاف للمعهد المعاصر جونتور، وكان عضوا في مجلس العلماء بمنطقة بونوروجو.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(٢) هو الابن الأكبر لكياهي إمام زركشي أحد الثلاثي المؤسس للمعهد المعاصر دار السلام جونتور. ولد بجونتور في ١٩ سبتمبر ١٩٤٢. نال شهادة الليسانس من كلية اللغة جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة ثم حصل على الماجستير من الكلية نفسها. تولى رئاسة المعهد مع إخوانه بعد أن توفي أبوه سنة ١٩٨٥. بجانب نشاطه التعليمي فإن له نشاطات أخرى في المجال التربوي والدعوي، فكان رئيسًا لمجلس العلماء (كدار الإفتاء) لمنطقة بونوروجو، ومستشارا لمجلس العلماء الإندونيسي المركزي. ومن مؤلفاته: المبادئ الفكرية لإصلاح التربية والتعليم في إندونيسيا، وإيجاد المصادر المالية للمدارس الإسلامية، واستراتيجية إدارة التربية والتعليم في المعهد المعاصر دار السلام جونتور، بونوروجو.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

(٣) هو أحد أبناء كياهي أحمد سهل أحد الثلاثي المؤسس للمعهد المعاصر دار السلام جونتور. ولد بجونتور في ٢٤ مايو ١٩٤٧. نال شهادة الليسانس من كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بمدينة المنورة المملكة العربية السعودية ثم واصل دراسته في جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة في كلية الحديث. بجانب كونه أحد رؤساء المعهد المعاصر دار السلام، استطاع أن يؤسس معهدًا إسلاميًا آخر يخصص للبنات سُمي معهد المودة بمنطقة جيتيس ومعهدا آخر لتحفيظ القرآن سُمي المقدس بمنطقة ملاراك قريبة من جونتور ببونوروجو. ومن مؤلفاته رعاية الأسر المسلمة، ودليل للقراء، وتمنيات حسن عبد الله سهل، ومجموعة الخطب المعاصرة.

انظر: www. id.m.wikipedia.org

مساحتها ١٠٤.٦٢١ هكتار، والأراضي الزراعية، مساحتها ١٧٧.٣٦٥ هكتار، وهي منتشرة في عدة مناطق).

وقد تنوعت طرق المؤسسة في إدارة أموال الوقف وتنميتها على النحو التالي:

أ- الأراضي البرية

الأراضي البرية تخصص لبناء البنية التحتية للمعهد سواء كان من المدارس أو مساكن الطلبة، أو مبنى الإدارة أو المعمل أو المكتبة أو المسجد أو القاعة الاجتماعية أو المراكز الرياضية والفنون الجميلة والمهارات اليدوية، أو المسكن للمدرسين والأساتذة والدكاترة. وبعض الأراضي مخصصة لبناء مركز الوحدات الاقتصادية والتجارية للمعهد، وأما باقي الأراضي – التي لا يبنى عليها- فتستعمل حقولا زراعية.

ب- الأراضي الزراعية

يملك المعهد حتى الآن أراضي زراعية مساحتها ١٧٧.٣٦٥ هكتار المنتشرة في المناطق المتعددة. وقد قامت المؤسسة بمباشرة زراعة الأراضي بنفسها من خلال أيدى الفلاحين بنظام المزارعة.

ج- الوحدات التجارية

ومن طرق تنمية أموال الوقف التي تباشرها المؤسسة هي التجارة، فقد افتتح عدد من الوحدات الاقتصادية والتجارية تديرها شركة المعهد التعاونية "لا تنسى" ومنظمة طلبة المعهد العصري. وهذه الوحدات لا تقل عن ٣٠ وحدة تجارية حيث يملك المعهد: ثلاثة محلات للسلع والحاجات الأساسية؛ ومحلين لأدوات ومواد البناء؛ ووحدة مطاحن الأرز؛ ووحدة مزرعة الدواجن؛ ووحدتين لشركة الطبع والنشر؛ ووحدة المواصلات؛ والمطعم؛ والعيادة؛ والصيدلية؛ ومكتب الاتصالات؛ والمكتبة وغيرها.

وهذه الوحدات التجارية التي تديرها شركة المعهد التعاونية "لا تنسى" تقدم للمعهد أرباحا لا تقل عن مليار روبية كل سنة.

وتصرف هذه الأرباح بعد ذلك لإدارة معهد دار السلام وتطويره، الذي يتكون الآن من: كلية المعلمين والمعلمات الإسلامية وهما بمثابة التعليم في مرحلتين الإعدادية والثانوية، حيث يقضى الطلاب ست سنوات فيها؛ والجامعة الإسلامية دار السلام. ولأجل وجود الدعم من

ريع استثمار أموال الوقف فإننا نجد أن الرسوم الدراسية تكاد أن تكون رمزية.

ومن خلال هذه الإنجازات يمكن أن نقول إن المؤسسة قد قامت بدورها كالناظر للوقف على أكمل وجه في تحقيق الشروط التي وضعها الواقف، حيث تطور المعهد إلى أن فتح باب جامعته لطلاب العلوم الدينية، ولم يقف إلى هذا الحد بل فتح المعهد فروعه في أرجاء إندونيسيا.(١)

ثانيا: مؤسسة وقفية للهسلطان أجونج.لله

أنشئت هذه المؤسسة في ٣١ يوليو ١٩٥٠، وكان سبب إنشائها ما كان يعانيه المجتمع في ذلك الوقت –وبالأخص في مدينة سمارنج (Semarang) – من صعوبة في الحصول على التعليم في بداية الاستقلال. فبدأ بعض الناس في وقف أراضيهم لحل تلك المشكلة، ثم أنشأوا مدرسة دينية سموها "الفلاح،" وكانت نواة لمؤسسة سلطان أجونج في سنة ١٩٥٠ عندما افتتحت المدرسة الإعدادية. وكان الهدف الأساسي لهذه المؤسسة نشر التعاليم الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف قامت المؤسسة بأنشطة كثيرة منها: بناء المراكز التربوية والاجتماعية، والمراكز الطبية، وغير ذلك من المشاريع الخيرية.

وتم تنفيذ هذه المشاريع من خلال إنشاء ثلاث وحدات: التعليم الأساسي والمتوسط؛ والجامعة الإسلامية سلطان أجونج؛ ومستشفى سلطان أجونج.

فالوحدة الأولى قامت بدورها في استقبال الطلاب في المرحلة الابتدائية، والإعدادية، والثانوية. وأعطت المؤسسة التسهيلات على شكل إعفاءات عن دفع الرسوم الدراسية للطلاب أبناء الأسر الفقيرة.

وأما الوحدة الثانية فهي عبارة عن الجامعة الإسلامية التي نشأت في عيد النهضة القومية ٢٠ مايو ١٩٦٢، ولها معامل، ومدرجات، وقاعات لكلية الطب، وكلية الاقتصاد، والهندسة، والحقوق، ودار المناسبات، والجامع الكبير.

والوحدة الثالثة هي عبارة عن المستشفى، تحتوى على ١٠٠ وحدة سرير. وبدأ نشاط هذه المستشفى في عام ١٩٧١ كمركز تدريب لطلاب كلية الطب. ووفقا للشروط التي وضعها الواقف لتحقيق الرفاهية في المجتمع، سعت المستشفى إلى إنقاذ المرضى الفقراء، بتخفيض مصاريف علاجهم،

(١) المراجع نفسها.

openkanari.com

حيث كان المرضى الفقراء يشكلون لا يقل عن ٣٠%من مرضاهم، وقد يعفى المريض كليا في حالة عدم القدرة على دفع العلاج.[١]

ثالثا: صندوق الأوقاف الإندونيسي (Tabung Wakaf Indonesia)

هو أحد فروع الخدمات الاجتماعية التابعة لـ "صندوق الضعفاء" لصحيفة يومية "ريفوبليكا" (Republika)، وهو يتولى الأموال الوقفية خاصة وقف النقود. فقد تم افتتاحه في ١٤ يوليو ٢٠٠٥. ومع أن الهدف الأول لهذا الصندوق هو جمع وقف النقود لسهولة استثمارها فإنه لا يرفض قبول وقف الأراضي والمباني في حال وجود إمكان الانتفاع بها. وحتى الآن قد استطاع صندوق الأوقاف الإندونيسي أن يجمع حوالى مليار روبية سنويا من وقف النقود.

وفى إدارة هذه النقود الوقفية وتنميتها أخذ الصندوق طريقتين:

الأول: استثمارها في المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، مثل الاستثمار في مزارع الدواجن التي يعمل فيها الفقراء فيزيد دخلهم. ويصرف الريع على المصارف التي حددها الواقف.

الثاني: استخدامها في المشاريع الخيرية، فقد قام الصندوق بعدة مشاريع خيرية ينتفع بها المجتمع، وخاصة الفقراء منهم. منها:

أ- خدمة صحية مجانية.

ب- مدرسة ثانوية متكاملة.

ت- المعهد العالي.

ث- دار القراءة.

ج- بناء المساجد في مناطق الكوارث.[٢]

---

(1) Dr. Uswatun Hasanah, **Zakat dan Wakaf, Teori dan Prakteknya(الزكاة والوقف، بين النظرية والتطبيق)**, Fakultas Hukum Universitas Indonesia, 2005, p. 143-145.

(2) Hendra, **Peranan Wakaf Uang Dalam Penanggulangan Kemiskinan di Indonesia (دور وقف النقود في علاج ظاهرة الفقر في إندونيسيا)**, Disertasi pada Sekolah Pascasarjana Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah Jakarta, 2008.